

صناعة الفرصة السياسية في مصر الناصرية

بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ نموذجاً

محمود صلاح عبد الحفيظ محمد المهر^(*)

باحث في علم الاجتماع السياسي، جامعة عين شمس.

مقدمة

تحلّ بنا هذه الأيام ذكرى الوثيقة الشهيرة التي أصدرها في ٣٠ آذار/مارس ١٩٦٨ الرئيس جمال عبد الناصر، ودعا إلى الاستفتاء العام على ما جاء فيها، ليتم هذا الاستفتاء يوم الخميس أيار/مايو، وحصل البيان - أو ما سَمَّاه الرئيس عبد الناصر بـ «برنامج ٣٠ مارس» - على موافقة شبه كاملة بلغت ٧٣٤,٣١٥,٧ صوتاً مقابل ٧٩٨ صوتاً (سبعمئة وثمانية وتسعون معارضاً فقط)، ليصدر هذا البيان في مرحلة مهمة من تاريخ مصر والوطن العربي، عبّر فيها عن تحولات جذرية في السياسات الناصرية، وأحدث تفاعلاً إيجابياً مع الظروف الموضوعية الجديدة، التي ظهرت عقب نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧. وتنظر الورقة الراهنة إلى هذا البيان - كوثيقة سياسية رئاسية - باعتباره فرصة سياسية، مُنحت للتعاطي مع مطالب الجماهير الغاضبة، التي شكّلت نواة لحركة احتجاجية - اجتماعية جديدة - أصبح دورها وحضورها مألوفاً في ما بعد - تحركت قطاعات واسعة منها بداية من يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٨ للمطالبة بإصلاحات سياسية جذرية، وعلى رأس هذه الإصلاحات جاءت حرية التعبير أولى هذه المطالب، حيث أدرك المتظاهرون أن غياب هذه الحرية كان مسؤولاً عن الهزيمة الكبيرة للجيش والأنظمة العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

أولاً: صياغة المفهوم

يعبّر مفهوم الفرصة السياسية عن اتجاه فكري جديد و متميّز في علمي السياسة والاجتماع السياسي، حيث يهتم هذا الاتجاه بالبحث عن أدوات مختلفة للتغيير السياسي، بما يتجاوز معطيات الواقع السياسي التقليدي، الذي تنظّمه إجراءات وأدوات المشاركة السياسية المألوفة.

يعود الفضل إلى الباحث الأمريكي بيتر إيسنجر – منتصف السبعينيات – في اقتراح مفهوم بنية الفرصة السياسية «كأداة لرصد وتحليل وتفسير التباينات في النشاط الاحتجاجي القائمة حول قضايا الفقر والتمييز العرقي، في ٤٣ مدينة أمريكية، وتوصل إيسنجر إلى أن حدوث الاحتجاج مرتبط بطبيعة بنية الفرصة السياسية لكل مدينة»^(١)، وذلك بمعنى أن هناك ثمة أبنية مؤسسية تدعم الانفتاح في بعض المدن المحددة، وأبنية أخرى تقوم بالدور المضاد في مدن أخرى (Open and Closed Structures) وتتسبب الأبنية المنفتحة في الحد من الاحتجاجات لكونها تقدم نمطاً متنامياً من الفرص السياسية، بينما الأبنية المغلقة تضغط باتجاه تصاعد الاحتجاجات المطالبة بفرص سياسية أكثر تداولاً وقبولاً.

وبحسب منظري هذا الاتجاه، فإن الأسلوب التقليدي للمشاركة السياسية لم يكن فاعلاً في تقديم القوى الاجتماعية الحقيقية، ذات المصلحة في التغيير، والطامحة إليه، وذلك نظراً إلى ارتباط المشاركة التقليدية بإجراءات لفرز المشاركين وتصنيفهم، بل وحشدهم في تنظيمات سياسية، ذات مصالح اجتماعية وطبقية خاصة، مثل الحزب والنقابة وجماعة المصلحة... الخ.

ويفسر منظرو الفرصة السياسية عجز الجماعات الساعية إلى التغيير عن تحقيق أهدافها – بالرغم من تضررها الشديد من سياسات القوى المهيمنة، التي تستخدم مؤسسات المشاركة السياسية لإعادة إنتاج هيمنتها – على أساس «عدم قدرة قوى التغيير على خلق حركة احتجاجية فاعلة (Viable Protest Movement) التي تُعتبر الآلية الأساسية لتحقيق أهداف القوى المكبوتة، والمتضررة من المؤسسات السياسية القائمة»^(٢). إذن فالمفهوم الأساسي الذي ترتبط به نظرية الفرصة السياسية هو الحركة الاجتماعية (Social Movement)، وليس الحزب، أو فاعلية التمثيل النيابي، كما أنه ليس الطبقة الاجتماعية، حيث تخلصت الفرصة السياسية من عبء المصالح الطبقيّة الضيقة، وانتقلت إلى قوى التغيير الحقيقية، بما يتجاوز المصالح الطبقيّة التي هيمنت على المشهد السياسي من خلال المشاركة السياسية. فمن خلال الفرصة التي تخلقها أو تستغلها الحركة الاجتماعية، تستطيع هذه الحركة أن تؤثر في إجراءات ومؤسسات المشاركة السياسية، بما يحقق مصالحها، ويزيد من قدرتها على خلق فرص سياسية جديدة.

يعتبر السلوك الاحتجاجي أبرز أدوات الحركة الاجتماعية لاقتناص الفرص السياسية التي تفتش عنها، وكما قال أحد رواد نظرية الفرصة السياسية: «فإن السلوكيات

(١) Doug McAdam, «Conceptual Origins: Current Problems, Future Directions,» in: Douglas McAdam, John D. McCarthy and Mayer Y. Zald, eds., *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), p. 23.

(٢) George Kourvetaris and Betty A. Dobratz, «Political Power and Conventional Political Participation,» *Annual Review of Sociology*, vol. 8 (1982), p. 309.

الاحتجاجية للحركات الاجتماعية هي التي تصنع التاريخ»^(٣)، ومن ثم فإن العديد من الجماعات المستبعدة من بناء القوة تجد استراتيجية الاحتجاج مورداً سياسياً مهماً، ينبغي استخدامه لتحسين أوضاعهم السياسية والطبقية. وتزداد إمكانيات تصاعد هذا الاستخدام، في أثناء الأزمات الاجتماعية والسياسية، وهو الأمر الذي أوضحه بجلاء كل من (Button 1978; Piven and Cloward 1977)، «حيث تساهم الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في تمكين حركات الاحتجاج من النجاح في الحصول على تنازلات ملموسة، كانت تسعى إلى تحقيقها سابقاً»^(٤).

ومن ثم، فإن السلوك الاحتجاجي لا غني له عن حركة اجتماعية تنظمه، وتستغله كاستراتيجية لتحقيق أهدافها، والحركة بدورها لا غني لها عن لحظة ملائمة، هذه اللحظة هي التي يسميها غوريفيتش (Gourevitch) «لحظة الانفتاح» (Open Moment). هذه اللحظة تعتبر مؤشراً قوياً على ما يُسمّى بـ «الفرصة الكبيرة» (Big Opportunity)، و«الفرصة المحدودة» أو الصغيرة (Limited Political). وإذا كانت الفرصة الكبيرة تتطلب انفتاح العملية السياسية ككل من خلال لحظة الانفتاح الرئيسية، فإن الفرصة الصغيرة لا تتطلب هذا الجهد الهائل والانتظار الطويل، بل يكفي أن يتوفر هناك ما يسمّى «نافذة السياسة» (Policy Window). ويستخدم كينغدون (Kingdon) (1984) هذا المصطلح ليشير إلى «الفرصة التي تتوفر بشكل مؤقت للمطالبين والمدافعين عن اتجاهات وحلول معينة، والساعين إلى جذب الانتباه إلى مشكلات محددة ترتبط بمصالحهم أو اتجاهاتهم»^(٥)، ويرى كينغدون أن «ثمة أحداث معينة بالإضافة إلى جماعات وأفراد فاعلين من الممكن أن يتسببوا في فتح أو إغلاق النافذة، وتكون هذه الأحداث غير متوقعة، كما أن بعضها قد يكون مخططاً بعناية»^(٦).

ثانياً: محدّدات الفرصة السياسية في بيان ٣٠ مارس

لبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ – الذي أصدره الرئيس عبد الناصر – الكثير من محدّدات الفرصة السياسية، ومنها:

١ - دور المتغيّر الخارجي في صناعة هذه الفرصة

لقد أكد كثير من باحثي الفرصة السياسية أن الفرصة لا تُصنع في ضوء جهود الحركات الاجتماعية المحلية، وتفاعلاتها مع الأحداث السياسية والتحوّلات الاجتماعية في

(٣) David S. Meyer, «Protest and Political Opportunities,» *Annual Review of Sociology*, vol. 10 (2004), p. 125.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٥) William A. Gamson and David S. Meyer, «Framing Political Opportunity,» in: McAdam, McCarthy and Zald, eds., *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings*, p. 281.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

بيئتها الداخلية فقط، بل إن هناك سياقاً دولياً يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة الفرصة السياسية. وهناك العديد من الأمثلة التي يسوقها باحثو هذه النظرية، منها على سبيل المثال ما أورده سيدني تارو (Sidney Tarrow) من نجاح «الحركة المعادية للحرب ضد فيتنام في إعداد وتكوين جيل من الناشطين اليساريين الجدد في أوروبا الغربية»^(٧).

لقد كان واضحاً من نصوص البيان – ذاته – التأثير بهذا الدور للمتغير الخارجي، فلم يكن من الممكن تصور خروج الزعيم على الجماهير ليعترف بأخطاء النظام، لولا هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. ففي نص البيان يقول الرئيس عبد الناصر: «إننا استطعنا – وهذه مسألة أخلاقية ومعنوية أعلق عليها قيمة كبيرة – أن نضع أمام الجماهير – بواسطة المحاكمات العلنية – صورة كاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة، وكان رأيي أن هذه مسؤولية يجب أن يتحملها نظامنا الثوري بأمانة وشجاعة، وكان رأيي أيضاً أن الضمير الوطني الذي أحسّ بأن انحرافات وأخطاء قد وقعت من حقه ومن مصلحته أن يعرف الحقيقة، وأن يخلص وجدانه من أثقالها، وأن ينفذ عن نفسه كل رواسب الماضي، لكي يدخل إلى المستقبل بصفحة نقية طاهرة. ومع كل العذاب الذي تحمّله شخصياً وتحمله المواطنون معي خلال هذه العملية، فلقد بقي إيماني بضرورتها كإيماني بطبّ الجراحة يقطع لينظف، ويبتتر لينقذ»^(٨)، بل إن وقع الهزيمة كان واضحاً في مستهل خطاب الرئيس، بل ومن عباراته الأولى، حيث يعترف الرئيس للشعب بقصور الرؤية في المرحلة السابقة، بقوله: «الآن يصبح في إمكاننا أن نتطلع إلى المستقبل، وقبل الآن، فإن مثل ذلك لم يكن ممكناً إلا بالاستغراق في الأحلام أو الأوهام، وكلاهما لا تستسلم له الشعوب المناضلة، فضلاً عن أن تقع فيه، بينما هي عند مفترق الطرق الحاسمة وأمام تحديات المصير»^(٩).

وفي سياق الدور الهائل الذي قام به المتغير الخارجي في تكوين الفرصة السياسية – ممثلاً في بيان ٣٠ مارس – كان ضرورياً أن يتم الاعتراف بصور الفساد التي كانت متفشية، في مؤسسات وأجهزة الدولة، ففي عبارة أخرى مهمة يبرز الرئيس بعضاً من صور الفساد – تلك الصور التي استفزّت الجماهير بداية من يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٨ – وفضحت سطوة أهل الثقة، الذين تسبّبوا في كارثة حزيران/يونيو، باعتبار أن التعويل على أهل الثقة كان من أبرز أخطاء الثورة. نجده يقول في البيان: «ولقد تجاوزت الأمور حدّ ما يمكن قبوله بعد النكسة، لأن مراكز القوى وقفت في طريق عملية التصحيح خوفاً من ضياع نفوذها، ومن انكشاف ما كان خافياً من تصرفاتها. وكان ذلك لو ترك وشأنه كفيلاً بتهديد جبهة الصمود الشعبي، ولذلك، فلقد كان واجباً – بصرف النظر عن أي اعتبار – تصفية مراكز

Sidney Tarrow, «States and Opportunities: The Political Structuring of Social Movements», in: (٧) Ibid., p. 53.

(٨) «بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة: بيان ٣٠ مارس»، موقع الرئيس جمال عبد الناصر، ٣/٣٠/١٩٦٨، <http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1234> .

(٩) المصدر نفسه.

القوى، ولم تكن تلك بالمسألة السهلة إزاء المواقع التي كانت تحتلها مراكز القوى، وفي إطار الظروف الدقيقة التي كان يعيشها الوطن»^(١٠).

ومن ثم أدرك الرئيس عبد الناصر أن الدولة المصرية لا يمكن أن تُدار من خلال أهل الثقة، والشللية التي سيطرت على جهاز الدولة، فليس من الممكن مواجهة هذه التحديات الهائلة من خلال أشخاص. لذا جاء برنامج عبد الناصر مشتملاً على آليات مؤسسية لتحديث الدولة المصرية، منها: «تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة في مصر، والدولة الحديثة لا تقوم – بعد الديمقراطية – إلا استناداً إلى العلم والتكنولوجيا، ولذلك فإنه من المحتم إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومي سياسياً وفنياً، لكي تساعد على الحكم»^(١١).

إذن، كان للمتغير الخارجي دور هائل في صياغة الفرصة السياسية، كما تجلّى ذلك في برنامج ٣٠ مارس. ويضاف إلى هذا الدور المحدد في صناعة هذه الفرصة:

٢ - دور الانقسامات والتحالفات داخل الصفوة في صناعة الفرصة السياسية

لقد أوضح المقدم (Mcadam)، وهو من كبار منظري الفرصة السياسية ما يلي: «إن الانقسام داخل وبين الصفوات يؤدي إلى توسيع نطاق ودائرة الصراع السياسي، ونقلها إلى العديد من الجماعات التي توجد خارج النظام السياسي، وتمنحهم قدراً من القوة للتأثير في العملية السياسية، بينما تنجح الصفوة المتحدة في أن تتجنب نقل الصراع السياسي، أو منح القوة لجماعات خارج النظام السياسي»^(١٢).

من الأمور الواضحة التي كشفت عنها تجربة الاحتجاجات الجماهيرية التي قادها الطلاب والعمال في آذار/مارس ١٩٦٨ عدم تماسك التحالف الاجتماعي المسمى «تحالف قوى الشعب العامل» في إطار المهمة الرسمية الموكولة إليه، باعتباره كان تحالفاً مصطنعاً جاء تعبيراً عن إرادة سياسية تسعى إلى إدماج القوى الاجتماعية المختلفة في إطار سياسي يحكم حركتها، ويضمن ولاءها. وكان الاتحاد الاشتراكي – تحديداً – هو الجهاز الرسمي المنوط به تنظيم هذه الهيمنة، ولكن كانت المفاجأة في مبادرة عمال القطاع العام – وهم من أكثر القوى المستفيدة من صيغة التحالف القائمة – بإشعال شرارة الاحتجاجات، انطلاقاً من المنطقة الصناعية المزدهرة في حلوان، تلاهم الطلاب الجامعيون في اليوم التالي مباشرة «الذين نجحوا في حشد الآلاف منهم وكسر الحصار الأمني المفروض حول جامعات القاهرة وعين شمس، واتجهوا إلى مبنى البرلمان، ولتهدئة ثورتهم طالبهم أنور السادات – رئيس مجلس الأمة في ذلك الوقت – بتفويض وفد طلابي منهم للتفاوض مع الحكومة، ووعدهم بالعمل على تلبية مطالبهم. وبالفعل، تشكّل الوفد الذي حدد مطالبه في ضرورة القضاء على

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) Tarrow, «States and Opportunities: The Political Structuring of Social Movements,» p. 56.

عسكرة كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية، وغياب الديمقراطية والحريات، وكان أحد قيادات الطلاب قد عبّر عن مشاعر أبناء جيله في عبارة واحدة بقوله: لقد قلنا لهم إننا فقدنا الثقة في كل شيء حولنا، وكل ما نريده الآن هو التغيير، بالإضافة إلى إطلاق سراح زملائنا»^(١٣).

كان ضرورياً أن يكون البحث عن فرصة سياسية خارج العقد الاجتماعي المرتبط بإطار التحالف الاجتماعي القديم مثيراً لقلق الدولة المصرية، التي ضمنت التحكم في المسألة الاجتماعية، من خلال تعميم الصيغة الإدماجية، والإمساك بمحددات الفرز الاجتماعي من خلال التنظيم المباشر لعلاقات الإنتاج، الأمر الذي ساهم في ضرورة خروج بيان ٣٠ مارس ليمنح شيئاً جديداً للقوى الراغبة في التحلل من ولائها وتبعيةها، وهو الأمر الذي وصفه أحد الباحثين بأنه، أي بيان ٣٠ مارس «كان جزءاً من الصفقة الجديدة بين أجهزة الدولة والطبقة الأكثر سعة أفق»^(١٤).

ويمكن لنا ملاحظة بعض مؤشرات هذه الصفقة من خلال قراءة بعض العبارات التي ألقاها عبد الناصر ببراعة، أثناء عملية شرحه لبيان ٣٠ مارس لطلبة وأساتذة جامعة القاهرة في ٢٥/٤/١٩٦٨، خاصة في الفقرة التي يقول فيها: «أنا سمعت النهارده من رئيس اتحاد طلبة جامعة القاهرة بيقول عايز يرفع الوصاية، وأنا الحقيقة مش فاهم الوصاية إيه بالضبط؟ لكن أنا موافق معاه إن إحنا نرفع الوصاية»^(١٥)، وكان عبد الناصر – بهذه العبارة – يخاطب المثقفين عموماً، والطلاب خصوصاً، والذين أثبتوا له أن الشباب كما يقول: «وأنا بأقول إن في المظاهرات الأخيرة أثبت الشباب، أثبت انه عنده وعي، طلع وتظاهر، وتكلم في مصلحة وطنه، وعندما أحس الشباب بأن هناك قوى تحاول استغلال هذا التظاهر كان هو الذي حصر حركته داخل جامعاته، رفض الاستغلال ورفض أن يكون أداة». وأوضح الرئيس تفهمه لحقهم في التظاهر بقوله: «بدي أقول حاجة أخرى.. حق القلق وعدم الرضا، خصوصاً في الظروف اللي إحنا بنمرّ فيها ظاهرة صحية، تعبير عن الحيوية، ويجب أن نفرّق بين عدم الرضا وبين العداء»^(١٦).

ويؤكد عبد الناصر للطلاب والمثقفين أنه بصدد منح فرصة سياسية لم يكن مضطراً إلى منحها في وقت سابق، ويدرك تماماً، كما يدرك المثقفون، أن احتجاجهم ورفضهم

«Spirits of 1968: Historical Report in Memory of May's Events 1968», *Al-Ahram Weekly* (22 May (١٣) 2008).

(١٤) فؤاد عجمي، «الانفتاح الاقتصادي: جذوره وأثره على الرفاهية»، في: جودة عبد الخالق، محرّر، **الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ٧٥١.

(١٥) انظر: «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر من جامعة القاهرة لشرح بيان ٣٠ مارس»، موقع الرئيس جمال عبد الناصر، ٢٥/٤/١٩٦٨، < <http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1238&lang=ar> >.

(١٦) المصدر نفسه.

وتفَلَّتْهم من شروط العَقد الاجتماعي هو الذي قاد إلى صدور البيان. ويواصل عبد الناصر إصراره على استيعابهم ومنحهم الفرصة التي يتطلعون إليها، والتي لم يكن ممكناً منحها في وقت سابق بقوله: «لما قلت إن عملية التغيير التي جاء بها بيان مارس ما كانت ممكنة قبل وقتها، فأنا أعتقد أن المثقفين أول من يستطيع تقدير ما وراء هذا القول من اعتبارات، ما كان ممكناً قبل مارس إن إحنا نعلن بيان مارس»^(١٧).

وفي عبارة تصالحية مع المثقفين، يمنحهم – الرئيس – دوراً مهماً، اعترافاً بمهتهم وتعويضاً لهم عما عانوه من استبعاد – في قيادة النقاش الحر حول المسألة الاجتماعية، والقضايا العامة والحريات ومصير الوطن، وذلك بقوله: «المثقفين في هذه المرحلة وفي كل مرحلة مطالبون بأن يقودوا حوار جماهير الشعب، وأن يعطوه المزيد من الوضوح والخصوبة والعمق، وليس من حق أحد أن يعترض المناقشة الحرة التي يجري بها حوار قوى الشعب العاملة نحو أهدافه العظيمة، وأريد أن أقول لكم بوضوح إن المجتمع الذي لا يناقش مشاكله لا يستطيع أن يعرض منجزاته، وإلا أصبحت المناقشة مجرد إعلانات»^(١٨).

لم يفت عبد الناصر أن يخاطب الرأسمالية الوطنية، تلك الرأسمالية التي حُرمت من المساهمة في تنظيم علاقات الإنتاج، أو الاستحواذ بدور مؤثر في الاقتصاد القومي، واعتبر دورها ثانوياً وتابعاً، رغم تطلعاتها وثرواتها الهائلة التي عطّلتها ورفضت استثمارها، نظراً إلى السياسات الاشتراكية التي تصوّروا أنها معادية لهم. ومن هنا يحاول الرئيس منح هذه الطبقة دوراً جديداً في مسيرة الإنتاج، وحركة الاقتصاد في المرحلة التالية، حيث يقدم لهم – في البيان – هذه الفرصة التي أخذت شكلاً شرعياً: «توفير الحافز الفردي؛ تكريماً لقيمة العمل من ناحية، واحتفاظاً للوطن بطاقته البشرية القادرة، وإفساح فرصة الأمل أمامه»^(١٩). وفي العام نفسه ١٩٦٨ «دُعي القطاع الخاص للاضطلاع بدور فاعل في إعادة بناء الاقتصاد القومي، وتقرر له عدد من الضمانات والحوافز»^(٢٠).

٣ - أمران هامان في بيان ٣٠ مارس

لم يكن من الملائم أن تكتمل بنية الفرصة السياسية الجديدة التي جاء بها بيان ٣٠ مارس من دون تحقيق أمرين مهمين، سعى إليهما عبد الناصر:

أ – التحقق من خلق ترتيب سياسي ينظم منح الفرصة السياسية الجديدة.

ب – التشديد على تحديد طبيعة الدور القومي للدولة، وإعلاء شأن المؤسسات المنوط بها مراقبة السلطة التنفيذية.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) مأخوذ من: «بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة: بيان ٣٠ مارس».

(٢٠) مایسة الجمل، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٧١.

في ما يتصل بالأمر الأول، نجد في نظرية الفرصة السياسية ما يؤكد دور الترتيب السياسي في خلق الفرصة السياسية، وكما يعتقد سيدني تارو فإن ديناميكية الترتيب والتنظيم السياسي وعدم ثبات القائمين عليه (Unstable Alignments) يُعدّ محدداً آخر من محددات الفرصة السياسية، حيث «يمثل ذلك تغييراً في فرص الحكومة وأحزاب المعارضة، إضافة إلى احتمالات ظهور تحالفات سياسية جديدة غير تلك القائمة، الأمر الذي يشجع كثيراً من المعارضين على أن يسعوا إلى الحصول على القوة، كما أن بعض الصفوات تميل إلى تشجيع ذلك من أجل خلق تأييد لها من خارج العملية السياسية الرسمية. ففي الولايات المتحدة، وبشكل مماثل في كل من الثلاثينيات والستينيات، أثبت بيفن وكلوارد (Piven and Cloward) أن التغييرات التي طرأت على القوة الانتخابية للأحزاب شجعت التنظيمات العمالية والعاطلين والأمريكيين السود وغيرهم من الجماعات الأخرى على المشاركة، وقد حفّز هذا التطور الأحزاب على تغيير استراتيجيتها لاستيعاب جماعات لم تكن مُمثلة. ويعتبر هذا التطور هو المفسر لنمو حركات العمال والعاطلين في الثلاثينيات، وكذلك نمو حركات الحقوق المدنية في الستينيات»^(٢١)، أي أن ديناميكية الآليات السياسية وقدرتها على التطور لاستيعاب الجماعات غير المُمثلة، وتلبية مطالبها السياسية، من شأنه أن يمنح فرصاً سياسية لجماعات كثيرة، تسعى إلى الحصول على القوة واستخدامها بشكل مؤسسي. ومن المفترض أن تعكس هذه الديناميكية حضور حركات اجتماعية ذات بنية مؤسسية فاعلة تتمكّن من التأثير في التنظيم السياسي الرسمي، إلا أن ذلك ليس شرطاً حاكماً في هذا الشأن، فمن الممكن أن تساهم رغبة الدولة وزعيمها أو حدوث اضطرابات غير منظمة – تمتد إلى حركة اجتماعية فاعلة – في منح بعض الفرص السياسية في ما يتعلق بطبيعة الترتيب السياسي القائم، ومنهج استيعابه للمشاركين، وتجنيده للأناصر، وتحالفه مع المعارضين. وهو ما نلمسه في بيان ٣٠ مارس، حيث أكد عبد الناصر ضرورة تغيير كثير من الممارسات السياسية المؤسسية، التي تعيق المشاركة السياسية، والتمثيل الفعلي للمواطنين.

وفي الوقت نفسه، يرفض الرئيس أي بديل آخر للاتحاد الاشتراكي، فصيغته، كما يرى: «هي أكثر الصيغ ملائمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها، وهي تجسيد حيّ وصحي لمعنى أن تكون الثورة للشعب وبالشعب، ثم إنها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقي، ولكفالة فتح أسرع الطرق وأكثرها أماناً إلى التقدم»^(٢٢)، إلا أنه يعترف بالأخطاء في إدارة ومنهج الاتحاد الاشتراكي، تلك الأخطاء التي يمكن تبريرها بأنه «لم تكن المشاكل التي عاناها الاتحاد الاشتراكي ترجع إلى قصور أو عيوب في صيغته العامة، وإنما كانت أسباب القصور والعيوب ترجع إلى التطبيق، وأول هذه الأسباب هو أن عملية إقامة الاتحاد الاشتراكي لم تبني على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة»^(٢٣). ولم

(٢١) Tarrow, «States and Opportunities: The Political Structuring of Social Movements,» p. 56.

(٢٢) مأخوذ من: «بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة: بيان ٣٠ مارس».

(٢٣) «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر من جامعة القاهرة لشرح بيان ٣٠ مارس».

ينكر عبد الناصر أن الاتحاد الاشتراكي كان حصناً لمراكز القوى والشلل، التي حملها مسؤولية إقصاء الجماهير، وتمثل الحل لديه في «تحقيق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب»^(٢٤). وفي عبارات واضحة يؤكد الرئيس فكرة تداول السلطة، بل إنه يتناول الحديث عن إجراءات سياسية عديدة لم تكن قائمة بقوله: «إن نقطة الارتكاز الأساسية في بيان وبرنامج ٣٠ مارس هي نقل السلطة كلها إلى قوى الشعب العاملة وتحالفها القائد، ومن هنا فإن المهمة الكبرى أمام قوى الشعب العاملة هي بناء تنظيمها السياسي بالديمقراطية، ذلك هو الطريق العملي لتحقيق الضمان.. التصويت.. الانتخابات.. عدم المجاملة.. والإصرار على انتخاب المناضلين المتزمين لبلدهم، المتزمين لشعبهم»^(٢٥).

لم تكن الإجراءات العديدة التي ذكرها برنامج ٣٠ مارس للتغيير جديداً على الممارسات السابقة المتعلقة بالمشاركة السياسية السابقة، باستثناء تثبيت حق الانتخاب في جميع الهياكل السياسية من القاعدة إلى القمة، فالمؤسسات السياسية القائمة ستستمر في العمل، ولكن – كما يرى الرئيس – بفكر جديد، ويضمن حدوث هذا التغيير – كما قال الرئيس: «أنتم الضمان، قوى الشعب هي الضمان، يقظة الجماهير هي الضمان، حركة الجماهير هي الضمان، تمسك الجماهير بالاشتراكية هو الضمان، إصرار الجماهير على بناء سلطة قوى الشعب العاملة هو الضمان»^(٢٦). فالرئيس متمسكاً بالهياكل السياسية القائمة، ولا بد للجماهير من أن تتعاطى معها في ثوبها الجديد، ويبدو أن قطاعات كبيرة من الجماهير – خاصة الطلبة – لم تقتنع بهذه التغييرات في إجراءات المشاركة السياسية، الأمر الذي نلاحظه بوضوح في تفجر الاحتجاجات مرة أخرى، وبشكل أشد وأعنف، بعد مرحلة بيان ٣٠ مارس، وموافقة الشعب عليه. «ففي مدينة المنصورة بدلتا مصر قُتل أربعة أشخاص – ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ – على خلفية مطالبتهم بإصلاحات في النظام التعليمي، الخاص بالمرحلة الثانوية»^(٢٧).

وبرغم عدم تعلق الأمر بالحريات السياسية، إلا أنه كان من المثير أن تتحول مطالب طلابية معتادة إلى احتجاجات عنيفة تتعامل معها قوات الأمن بقسوة غير منضبطة، الأمر الذي جعل من فكرة الاحتكام إلى الشارع أمراً حيوياً في وعي القوى الباحثة عن التغيير. وتشهد على ذلك أحداث تشرين الثاني/نوفمبر – المتهبة – ١٩٦٨، التي استمرت خمسة أيام، «عندما احتل الطلبة حرم جامعة الإسكندرية، بالإضافة إلى الصدمات العنيفة مع قوات الأمن في شوارع مدينة الإسكندرية، الأمر الذي هدد بانتقال الاحتجاجات إلى مدن رئيسية أخرى، الأمر الذي اقتضى من الدولة استدعاء القوات المسلحة، وتدخلت المدرعات لإنهاء اعتصام الطلاب ولحفظ النظام، ووفقاً لبيان وزير العدل – في ذلك الوقت – فإن

(٢٤) مأخوذ من: «بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة: بيان ٣٠ مارس».

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

«Spirits of 1968: Historical Report in Memory of May's Events 1968».

(٢٧)

هذه الأحداث أسفرت عن مقتل ١٦ مدنياً، بينهم ثلاثة طلاب، وإصابة ١٦٧ من المدنيين، و٢٤٧ من رجال الأمن، واعتقل المئات من الطلاب، وأحيل ٤٦ منهم إلى المحاكمة^(٢٨). وبلغت أنباء هذه الاضطرابات إلى وسائل الإعلام الغربية، التي خرجت صحفها بعناوين رئيسية تقول: «الطلبة يندّدون بدولة الشعارات، وانتهى الأمر بقرار من الرئيس عبد الناصر بإخلاء سبيل الطلاب والأمر بعدم محاكمتهم».

في ما يتصل بالأمر الثاني المتعلق بعلاقة القدرة القمعية للدولة بالفرصة السياسية الجديدة التي قدمها بيان ٣٠ مارس: يؤكد باحثو الفرصة السياسية أن لحظات انغلاق الفرص السياسية هي تلك اللحظات التي تنمو فيها القدرة القمعية للدولة، بما لا يسمح للحركات الاجتماعية حتى ببناء ذاتها، في الوقت نفسه الذي تسير فيه إجراءات المشاركة السياسية في شكلها المعتاد والمخطط. إلا أنه بمجرد تقلص القدرة القمعية للدولة تُفتح نافذة سياسية جديدة، تكون مقدمة للولوج إلى فرصة سياسية مُنتظرة. وقد لا تنجح الحركات الاجتماعية في الاستفادة الكاملة منها بسبب ضعف بنيتها، إلا أن هذه الخبرة تُضاف إلى رصيدها وتجربتها، وهذا ما أكدّه المقدم بالقول: «بمجرد تقلص الرغبة والقدرة القمعية للدولة يظهر إلى حيّز الوجود بعض الحركات الاجتماعية التي تفتقد إلى القدرة المؤسسية والتبلور السياسي، وتكون راديكالية في أهدافها وتفتقد للآليات المؤسسية لتحقيق ذلك، مثال ذلك جماعة الاتحاد الديمقراطي (Democratic Union) التي ظهرت في الميادين الرئيسية في ليننغراد، وميدان بطرسبرغ ١٩٨٨ في ظل نظام غورباتشوف»^(٢٩). ليس بعيداً عن هذا النوع من الحركات حركة الشباب في شباط/فبراير ١٩٦٨، الذين وجدوا في النكسة وحالة الاضطراب الاجتماعي، والانقسام داخل مؤسسات وبين رموز الدولة ظرفاً ملائماً لإظهار جرأة فريدة في مواجهة الدولة، والاحتجاج على سياساتها.

تأكد لعبد الناصر أن عملية منح الفرصة السياسية لن تنجح من دون طمأنة كافة القوى الاجتماعية إلى ضمان حرياتهم السياسية والاجتماعية، لذا نجده يؤكد – في بيان ٣٠ مارس – ضرورة أن يخرج الدستور الدائم لينصّ على: «الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية، وأن تتوفر كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن بالنسبة لجميع المواطنين في كل الظروف، وأن تتوفر أيضاً كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأي والبحث العلمي والصحافة»^(٣٠). ويشير هذا إلى محاولة الزعيم إقناع الجماهير بنهاية عصر الدولة البوليسية، التي جعلت من معيار أمن الدولة والنظام سابقاً على حرية المواطنين ونشاطاتهم المختلفة.

ويعلي الرئيس من شأن القضاء كوسيلة للحدّ من تعسف السلطة التنفيذية وضماناً للحريات، حيث يذكر في البيان ضرورة «أن ينصّ في الدستور على حصانة القضاء، وأن

(٢٨) المصدر نفسه.

McAdam, «Conceptual Origins: Current Problems, Future Directions», p. 34.

(٢٩)

(٣٠) «بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة: بيان ٣٠ مارس».

يكفل حق التقاضي، ولا ينصّ في أي إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء، ذلك أن القضاء هو الميزان الذي يحقق العدل ويعطي لكل ذي حق حقه، ويرد أي اعتداء على الحقوق أو الحريات»^(٣١). وكان واضحاً أن هذه السياسة الجديدة – مؤشراً على رغبة الدولة وزعيمها في بناء عقد اجتماعي جديد – تُكسب الدولة وزعيمها شرعية ومصادقية جديدة، قائمة على أسس الدولة العصرية، واحترام سيادة القانون، وتفعيل دولة المؤسسات.

خاتمة

تتضمن نظرية الفرصة السياسية في الأساس قدرة الحركة الاجتماعية على تقديم سلوكيات احتجاجية، يترتب عليها خلق فرصة سياسية جديدة أو توسيع لأخرى قديمة، أو على الأقل فتح نافذة سياسية في حال عدم القدرة على خلق فرصة سياسية جديدة. ولا يتخذ السلوك الاحتجاجي شكلاً واحداً، فليس التظاهر والاعتصام والإضراب الوسائل الوحيدة التي تستخدمها الحركة الاجتماعية في صناعتها للفرصة السياسية، فالحركة الاجتماعية الناضجة لا تحتكم إلى الشارع أو إلى جمهورها وأنصارها إلا بعد أن تنتهي كافة الأوراق السياسية التي تحملها.

وفي الحالة المصرية – إبان صدور بيان ٣٠ مارس – كان ضرورياً أن تُختبر قدرة الحركة الاحتجاجية الناشئة في الشارع أولاً، فهي لا تملك هيكلاً تنظيمياً أو اعترافاً رسمياً، كما لا تملك أنصاراً يعرفون أدوارهم السياسية، بل كل ما كانت تملكه خبرتها التاريخية التي اكتسبتها قطاعات العمال والطلاب في نضالهم الوطني مع المحتل، تلك التجربة التي منحتهم خبرة واسعة في الاحتكام إلى الشارع من دون الحاجة إلى عمل تنظيمي محكم، أو استراتيجية منظمة سبق تخطيطها وإحكامها، بل كان يكفي أن تتوفر الحاجة الأنية الفورية لاستدعاء الناشطين الميدانيين، ومن ثم الجماهير المُلَبَّية.

عمل بيان ٣٠ مارس على التحكّم في طبيعة ومسيرة الفرصة السياسية من حيث التوقيت: فهو نتاج لاضطراب اجتماعي وسياسي، برز بوضوح في الاحتجاجات العارمة للطلاب والمتقنين والعمال في شباط/فبراير ١٩٦٨، كما عمل البيان على توضيح جهة المنح لتكون هي الدولة وزعيمها الجهة الوحيدة المنوط بها تقديم هذه الفرصة. كما تم التحكّم في حجم هذه الفرصة واتجاهها وتطورها من خلال ترتيب الآليات المتحكمة في مسيرة الفرصة، التي تمثلت في الترتيب السياسي المستند إلى مركزية دور الاتحاد الاشتراكي، ووعده الرئيس الذي مثل دوراً مهماً في الثقافة السياسية المصرية، ذلك الدور الذي حال من دون استدامة هذه الفرصة، نظراً إلى كونها لم ترتبط بحركة اجتماعية مستعدة للدفاع عنها وتوسيعها. كما أن مفهوم إزالة آثار العدوان ساهم بفاعلية في تعطيل كثير من هذه الوعود

والبرامج، وكان على رأس آليات التغيير المعطلة هو الدستور الدائم. وفي نص بيان ٣٠ مارس يعترف الرئيس بهذا التقصير، من خلال قوله: «من المهم أن يكون مشروع الدستور الدائم معدياً بحيث يمكن فور انتهاء عملية إزالة آثار العدوان أن يطرح للاستفتاء الشعبي العام، وأن تتلوه مباشرة انتخابات لمجلس أمة جديد على أساس الدستور الدائم، وانتخابات لرئاسة الجمهورية»^(٣٢) لذا، فهذه الإصلاحات هي مشروع للمستقبل، لا يمكن مشاهدة تطبيقاتها في اللحظة الحاضرة، بل يكفى الثقة في الوثيقة الرئاسية باعتبارها ضمان التغيير، لذا كان من اليسير بعد ١٩٧٠ أن يتم السير في اتجاه مضاد.

استفادت الإصلاحات السياسية – الشكلية – التي تمت في السبعينيات من تجربة بيان ٣٠ مارس بشكل كبير، حيث أدرك صانعو السياسة أهمية صياغة الوثائق السياسية الرئاسية، التي تستبق قدرة القوى الاجتماعية على صناعة الفرصة السياسية، كما أنها تُفيد في تقييد الفرصة الممنوحة، من حيث الاتجاه والتطور، والقوى الاجتماعية المُخاطبة (مثال ذلك: ورقة تشرين الأول/أكتوبر الصادرة في نيسان/أبريل ١٩٧٣)، إلا أن ورقة تشرين الأول/أكتوبر نجحت في مخاطبة قوى اجتماعية محددة، وإقناعها بضرورة الاستفادة من الفرصة السياسية الممنوحة، على رأس هذه القوى: الرأسمالية القديمة التي تطورت قطاعات منها لترتدي ثوب الرأسمالية الانفتاحية والطفيلية.

ويبقى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ شاهداً على وعي القوى الاجتماعية المصرية، وقدرتها على دفع الدولة إلى إدراك حقيقة مطالبها، كما يبقى شاهداً على تقدير الرئيس عبد الناصر لطبيعة المرحلة التاريخية التي مر بها الشعب المصري، وتطلعاته – أي الشعب – إلى عقد اجتماعي جديد يكتبه بنفسه □